

خلاصة حكم

صادرة من محكمة الزرقاء

رقم الدعوى : ١٠٦١

اسم المشتكى : الحق العام

اسم الظنين : علي محمد عوض - مجهول محل الإقامة

نوع الجرم : محاولة نفل

ثبت بالأدلة الواردة بجلسة الظنين لارتكابه الجرم المستند اليه لذلك تقرر في ١٢/١٠/١٩٦١ الحكم بحبسه مدة شهر واحد حكماً غايياً بحكم الوجاهي قابلاً للاستئناف

خلاصة الحكم

صادرة من محكمة الزرقاء

رقم الدعوى : ٨٦٩

اسم المشتكى : الحق العام

اسم الظنين : نعمان سليمان علي البطاط من الظاهرية الخليل - جبل عمان - مجهول محل الإقامة

نوع الجرم : ظروف توجب الشبهة

ثبت بالأدلة الواردة بجلسة الظنين لارتكابه الجرم المستند اليه لذلك تقرر في ٤/٦/١٩٦١ الحكم بحبسه مدة اسبوع واحد حكماً غايياً قابلاً للاعتراض .

خلاصة حكم

صادرة من محكمة الزرقاء

رقم الدعوى : ٤٦٨

اسم المشتكى : الحق العام

اسم الظنين : منيب سلمان سليم عمادي من الحصن وسكان الزرقاء

نوع الجرم : ظروف توجب الشبهة

ثبت بالأدلة الواردة بجلسة الظنين لارتكابه الجرم المستند اليه لذلك تقرر في ٧/٩/١٩٦١ الحكم بحبسه مدة اسبوع واحد حكماً غايياً قابلاً للاستئناف .

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

مسار : السبت ٢٤ جمادى الثاني سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٨٣

الفهرس

صفحة

١٥٦٢

١٥٦٢

١٥٦٣

١٥٦٤

١٥٦٤

١٥٦٥

١٥٦٦

١٥٦٦

١٥٦٧

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٦١ « النظام المالي للبلديات المعدل »

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٦١ « نظام بلدية طوباس المعدل »

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٦١ « نظام اسواق بلدية نابلس المعدل »

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦١ « نظام مراقبة الاراضي المكتسوبة في منطقة بلدية طولكرم »

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦١ « نظام انشاء ارسفة في الشوارع العامة في طولكرم »

قروض ضرائب اضافية على قطع اراضي

قرار تعديل بالتحريفة الجمركية

قرار تعديل رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٦١

قرارات رقم (١٠٩ و ٨) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين



هكذا من الأصل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١١/١٢ بالاستناد الى المادة ٥٨ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ الموافقة على النظام المالي للبلديات المعدل لسنة ١٩٦١ بشكله التالي .

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٦١

النظام المالي للبلديات المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي للبلديات المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وتمديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٢٨) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي .
المادة ١٢٨ - تسترد السلفة على اقتساط شهرية متساوية ويبدأ باسترداد القسط الاول من راتب الشهر الذي يلي الشهر الذي اعطيت خلاله السلفة على ان يتم استرداد جميع الاقتساط خلال السنة المالية .

نعم السيد الملك ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١١/٥ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٦١

نظام بلدية طوباس المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية طوباس المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (٨) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وتمديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصيل حسبما عدلت بالنظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٠ باضافة الفقرة التالية الى اخرها
ج - لا يجوز لاي شخص ان يعرض او يبيع اية سلعة او مادة من السلع والمواد المدرجة في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة في اي مكان ضمن منطقة البلدية الا اذا سبق ان اشترت هذه المواد او بيعت ضمن السوق العام واستوفيت الرسوم عنها .

١٩٦١/١١/٦

أحمد بن طلال

وزير الاشغال العامة وصفي ميزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجبوسي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية بهجت التلهوني
وزير الداخلية والدفاع حسن الكاتب	وزير التربية والتعليم ولفيق الحسيني	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير العدل ووزير الشؤون القانونية يعقوب معمر
وزير الاقتصاد الوطني جليل حبيب	وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير المواصلات (. . .)	وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر

نعم السيد الملك ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١١/١٢ ،
أمر بوضع الانظمة التالية :

- ١ - نظام اسواق بلدية نابلس المعدل لسنة ١٩٦١ ،
- ٢ - نظام مراقبة الاراضي المكشوفة في منطقة بلدية طولكرم لسنة ١٩٦١ .
- ٣ - نظام انشاء ارصعة الشوارع العامة في طولكرم لسنة ١٩٦١ .

١٩٦١/١١/١٥

أحمد بن طلال

وزير الاشغال العامة وصفي ميزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجبوسي	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
وزير الداخلية وقائم باعمال قاضي القضاة ووزير الدفاع بالوكالة حسن الكاتب	وزير الخارجية ولفيق الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير المدلية بالوكالة يعقوب معمر	وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر
وزير الاقتصاد الوطني جليل حبيب	وزير التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية بشير الصباغ	وزير المواصلات عبد المجيد موتضي	وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٦١

نظام اسواق بلدية نابلس المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اسواق بلدية نابلس المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الذيل الملحق بالنظام الاصيل بحذف المواد والسلع التالية منه :
قرحه ، جوز يابس ، جوز قلب ، حلبة ، كراويه ، لوز يابس وفرك ، قلب لوز ، سماق ، وفستق عيد بقشره .

هكذا من الاصل

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦١

نظام مراقبة الاراضي المكشوفة في منطقة بلدية طولكرم

صادر بمقتضى البند الاول للفقرة (١) من المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مراقبة الاراضي المكشوفة في منطقة بلدية طولكرم) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يحق للمجلس البلدي ان يكلف اصحاب الاراضي المكشوفة التي تقع على الشوارع باقامة اسوار حولها بموجب اخطار يبلغ الى صاحب او اصحاب الاراضي المكشوفة خلال مدة يفرضها يمين فيه نوع الاسوار الواجب اقامتها وارتفاعها والمواد التي تستعمل في انشائها باستثناء الاراضي الزراعية والشبهة بالزراعة فيكتفي باحاطتها بالاسلاك الشائكة.
- المادة ٣ - اذا تقاعس او استنكف صاحب او اصحاب الاراضي المكشوفة عن اقامة الاسوار ضمن المدة المعينة يادر المجلس باقامة تلك الاسوار.
- المادة ٤ - يجري تحصيل نفقات الاسوار المقامة من قبل المجلس كما تحصل اموال البلدية الاخرى.

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦١

نظام انشاء ارصقة في الشوارع العامة في طولكرم

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام انشاء ارصقة في الشوارع العامة في طولكرم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).
- المادة ٢ - ايقاف بالغاية المقصودة من هذا النظام:
- تصرف لفظ (المجلس) الى مجلس بلدية طولكرم.
- وتعني لفظ (رصيف) الساحة الواقعة امام اي بناء او عرصه واقعة على شارع عام.
- وتعني لفظ (مالك) المالك المسجل او المالك المعروف او المستأجر نيابة عن المالك.
- المادة ٣ - يتوجب على جميع مالكي المقاربات الواقعة على شارع عام ان ينشئوا ارصقة بالشكل والسعة التي يقرها المجلس البلدي على طول جبهة عقاراتهم وعلى حسابهم.
- المادة ٤ - اذا وجد المجلس ان اي رصيف او قسم من رصيف يؤلف قسماً من شارع لم يحيط بجدارية الشك (الجبة) او لم يرصف او تحفر اقبية ومصارف فيه حسب ما يراه المجلس يجوز للمجلس ان يرسل اخطاراً كتابياً الى اصحاب المقاربات الواقعة على ذلك الرصيف او القسم منه يكلفهم فيه باحاطته بجدارية الشك وتسويته ورصفه وحفر اقبية ومصارف فيه خلال المدة التي تعين في الاخطار وبالصورة والمواد التي يعينها المجلس.
- المادة ٥ - اذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المعينة في الاخطار او اذا شرع فيه ثم اوقف العمل مدة تتجاوز (١٤) يوماً يجوز للمجلس ان يتم العمل على حساب المالك ويكلفه بدفع النفقات التي انفقها المجلس.
- المادة ٦ - اذا تخلف المالك عن تأدية النفقات تستوفى منه بالطريقة التي تستوفى بها ضرائب البلدية.
- المادة ٧ - اذا رغب شخص في انشاء رصيف او قسم من رصيف متاخماً للملكة ضمن منطقة البلدية عليه ان يقدم طلباً تحريراً بذلك الى المجلس لأصدار رخصة له تشمل تعليمات المجلس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف او قسم من الرصيف بمقتضاها والمواد التي ينبغي استعمالها في انشائه ولا تستوفى اية رسوم عن هذه الرخصة.
- المادة ٨ - كل من خالف احكام هذا النظام يعاقب لدى ادايته بغرامة اقصاها عشرون ديناراً واذا كانت المخالفة تشمل انشاء رصيف او قسم من رصيف بدون رخصة من المجلس او خلافاً لتعليمات المجلس يلزم المخالف بدم ما انشاء بالاضافة الى الغرامة.

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٤٣ تاريخ ١٢/١١/١٩٦١ المتضمن فرض ضريبة اضافية على قطع الاراضي المبنية تالياً اعتباراً من السنة المالية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ وذلك بالاستناد الى المادة ٣ من قانون ضريبة الاراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٦.

قائمة بارقام قطع الاراضي المقرر فرض ضريبة اضافية عليها اعتباراً من السنة المالية ١٩٦٢ - ١٩٦٣

القضاء - اربد	اسم الحوض	رقم الحوض	ارقام القطع
لم قيس	عيون الطبق	٧	٩
اسره	لم خروبه	٥	٢
ابدر	المناره	٦	٢١
سما	منزلة جروان	٧	٥
	الفروه	٩	١٣
النجعة	الشيخ فلاح	٥٧	١٠
	وادي الورد	٧٢	٣
حكما	الجوره	١	٢٠
ابو اللوقس	البيادر	٤	١
	عراق الرماح	٥	٥
كفر جابر	منزل	٧	١٤
ملكا	حوض نصرالله	٨	٢٩
	جدار الفلاحين	١٣	٧
	الدليه	٦٣	١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥
	العرقيه	٦٤	٧
	الذنيه	٧٢	١٧
اربد	غابة جرن النوال	٢٤	٩
الزار	الظهر	١٣	٢١
حواره	الخليل الجنوبي	٢٣	١٥ و ٨
دير البرك	خرية فاره	٦	١٧ و ١٨
كفر اسد	حمام زحر	٢٧	٤٣
القضاء - الكوره	اسم الحوض	رقم الحوض	ارقام القطع
السط	باب السط	٣	١٠
خزيره	رأس المامود	٤	٨
كفر الماء	الديري	١٢	٣٣ و ٢٨ و ١٨ و ١٠
	بلوطه	١٦	٢٧
القضاء - الطفيلة	اسم الحوض	رقم الحوض	ارقام القطع
الطفيلة	صلخد	٤٦	٦٤

هكذا من الأصل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٢ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحباً المعالي وزير المالية (الجمارك) ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار تعديل

١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا اجراء التعديل التالي في التعريفة الجمركية

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٢٢/٢٨	او كسيدات المنجيز		مغفأة
	أ - ثاني اكسيد المنجيز	٪١١	٪١١
	ب - غيرها	٪١١	٪١١
	وزير الاقتصاد الوطني	وزير المالية/الجمارك	هاتم الجيومي
	جليل حروب		

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١١/١٢ الموافقة على قرار تعديل رسوم الملاحة الجوية لسنة (١٩٦١) بشكله التالي :

قرار تعديل رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٦١

بالاستناد الى المادة (١٠٧) من قانون الطيران المدني رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء بالاقراء ما يلي :

١ - يسمى هذا القرار (القرار المعدل لقرار رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٥٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية تعديل المادة (٤) من قرار رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٥٣ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ١١٣٩ بتاريخ ١ نيسان ١٩٥٣ باضافة الفقرتين التاليتين :

أ - تخفيض رسوم الهبوط والايواء الواردة بالمادة (٤ بند أ، ج) بنسبة (٥٠ ٪) للسفن الجوية الاردنية.

ب - يلغى البند (ب من المادة ٤) المتعلق بتخفيض رسوم الهبوط للثقل الجوي الداخلي .

وزير المواصلات - الطيران المدني
عبد الحميد موفقي

قرار رقم (٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦١/١٠/٩ رقم ١١٩٣١/٤/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص الفقرة (ج) من المادة ١٩ من قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ٩٦٠ ويان ما اذا كان هذا النص يجيز رد مبلغ التأمين للمرشح الذي ينسحب قبل اجراء الانتخاب ام لا .
وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية المؤرخ ١٩٦١/١٠/٥ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها تنص على مايلي (على كل من يرشح نفسه للانتخابات ان يودع الخزنة المالية مبلغ خمسة وسبعين ديناراً كأمين يرد اليه اذا نجح في الانتخابات واذا لم ينجح يقيد المبلغ ايراداً للخزنة)
والواضح من هذا النص ان مصادرة المبلغ لحساب الخزنة لا يكون الا في حالة واحدة هو بقاء المرشح الى حين اجراء الانتخابات وعدم نجاحه فيها .
ولهذا فان من حق المرشح الذي ينسحب قبل اجراء الانتخابات ان يسترد مبلغ التأمين .
مذا ما تقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره .
١٩٦١/١١/٦

عضو
عضو محكمة التمييز
الياس الخوري

عضو
عضو محكمة التمييز
موسي الساكت

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
رئيس محكمة التمييز
علي مسار

عضو
مندوب وزارة الداخلية
محمد نزال العمروطي

عضو
المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
شكري المهدي

قرار رقم (٩)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء لكتابه المؤرخ ١٩٦١/٥/١٥ رقم ٥٩٧٦/١/٨/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام قانون الاستملاك لسنة ٩٥٣ ويان ما اذا كان يحق لمجلس امانة العاصمة عندما تستملك ارضاً استملاكاً قانونياً لسجها في الشارع العام ان تميد الارض لصاحبها فيما اذا وجد بعد الاستملاك ان لا لزوم لها بسبب ادخال تعديلات على خطط الشارع الذي تم الاستملاك من اجل توسيعه .
وبعد الاطلاع على كتاب امين العاصمة المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٠ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان الفقرة الاولى من المادة ١٩ من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ٩٥٣ تنص على انه (يجوز للمنشيء في اي وقتشاء ان يتخلى كلياً او جزئياً عن استملاك اية ارض ورد وصفها في القرار الصادر باستملاكها بمقتضى المادة الرابعة وذلك باعلان الاشخاص المدرجه اسمائهم في سجلات دائرة التسجيل او في قيود تحرير الاراضي والابنية كمالكين للارض والاشخاص الذين يملكون أي حق او منفعة فيها ومن قدم اي ادعاء بها . ولدى نشر اعلان التخلي عن الاستملاك في الجريدة الرسمية تصبح الارض المشار اليها غير خاصة لما جاء في القرار المتعلق باستملاكها ويبرأ المنشيء من اي التزام يتناق بها . الا انه لا يحق للمنشيء ان يتخلى كلياً او جزئياً عن استملاك ارض وضع يده عليها وتصرف بها بشكل أثر في وضعها ومعالمها) .

هكذا من الأصل

ومن هذا النص يتضح ان من حق المنشئ اذا شاء ان يتخل عن استهلاك الارض فيما اذا وجد بعد الاستهلاك ان الارض لها اغراض المشروع الذي استملكته من اجله ما لم يكن قد وضع يده عليها وتصرف بها بشكل أثري وضما ومعالها . وعندما يقرر المنشئ التخلي عن استهلاك الارض تماد الى الشخص الذي كان يمتلكها عند وقوع الاستهلاك هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

١٩٦١/١١/٦

عضو عضو محكمة التمييز الياس الخوري	عضو عضو محكمة التمييز موسى الساكت	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز علي مسبار
مندوب وزارة الداخلية محمد نزال العمومي	عضو المستشار الحفوقي لرئاسة الوزراء شكري المهدي	

قرار رقم (١٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦١/٦/٢٦ رقم ر/٧٤٦٨/٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص البند الرابع من الجدول الاول للملاحق بقانون رخص المهن رقم ٣٦ لسنة ٩٥٨ ويان ما اذا كانت عبارة (مؤسسات النقل البري) الواردة في هذا النص تشمل الشخص او الاشخاص الذين يمتلكون بالاشتراك باصاً واحدا لنقل الركاب ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ٩٦١/٦/٢٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان البند الرابع المطلوب تفسيره ينص على ان شركات ومؤسسات النقل البري والبحري والجوي والتأمين تدفع رسم رخصة المهنة بالقدر المبين في هذا البند . والواضح من هذا النص انه يتعلق بتعيين من الاشخاص المدونة .

الاول - شركات النقل البري والبحري والجوي والتأمين .

الثاني - مؤسسات النقل البري والبحري والجوي والتأمين .

اما الفركت فالمقصود بها الشركات العقدية التي تؤلف وفق القوانين الباحثة عن الشركات المعمول بها في صنفى الملكية سواء اكانت من نوع الشركات المادية ام التجارية .

اما المؤسسات فيما انه لم يرد في القانون تعريف لها فيقتضي تفسيرها على ضوء القواعد المستنبطة من الفقه القانوني واصوله وبالرجوع للمبادئ القانونية والفقهية نجد ان المراد بالمؤسسة هي الهيئات التي يتم انشاؤها بقانون او نظام او بآلة ادلة تشريعية اخرى واغراضها ذات نفع عام .

وعلى ذلك فان الشخص الواحد الذي يمتلك واسطة نقل ويتعاطى بواسطتها مهنة نقل الركاب لا يدخل في مفهوم شركة النقل او مؤسسة النقل بالمعنى المشار اليه آنفا .

اما الاشخاص الذين يمتلكون وسائط نقل مشتركة بينهم ويتعاطون مهنة نقل الركاب فانهم يعتبرون شركة نقل اذا كان لشركائهم ناشئاً عن عقد بموجب قوانين الشركات ويعتبرون مؤسسة نقل اذا كان وجودهم كهيئة تتعاطى مهنة النقل يستند الى قانون او نظام او اية اداة تشريعية اخرى ويستهدف اداء خدمة عامة .

هذا ما تقرره الاكثوية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

١٩٦١/١١/٧

عضو عضو محكمة التمييز الياس خوري	عضو عضو محكمة التمييز موسى الساكت	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز علي مسبار
--	---	---

مندوب وزارة المالية المستشار الحفوقي جمال حسن	عضو المستشار الحفوقي لرئاسة الوزراء (مخالف)
---	---

قرار المخالفة

التي اراه مع الاحترام لرأي الاكثوية الموقرة انه كلما يتضح قصد الشارع من المادة (٤) من الجدول رقم (١) الملحق بقانون رخص المهن رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٨ المطلوب تفسيرها ، لا بد ان تقرأ معطوفة على المادة (٣٦) من ذات الجدول ، وفي ضوء التعريف الذي ورد لكلمة « شخص » في المادة (٢) من القانون نفسه .

وقد جاء في هذه المادة ان كلمة شخص تعني حشياً وردت في القانون فرداً واحداً او اكثر وتشمل الشركة والمؤسسة واليوت التجاري والتقاية . ويتضح من هذا التعريف بما لا يترك مجالاً للشك ان القانون قد جعل الممول على الشخص او الاشخاص الذين يتعاطون المهنة بصرف النظر عن الصورة او الهيئة التي يتخذونها لأنفسهم للقيام بالاعمال التي تنطوي عليها تلك المهنة .

وجاءت المادة (٤) من الجدول رقم (٤) فعينت رسم الرخصة الواجب استيفاؤه عن مهنة النقل البري والبحري والجوي والتأمين ثم جاءت المادة ٣٦ من الجدول نفسه فنصت على رسم آخر يستوفى من الاشخاص الذي يتعاطون اية مهنة لم يرد ذكرها في المواد التي سبقتها .

وقد اصبح واضحاً بخلاف ما نصت عليه هذه المادة ان مهنة النقل قد ورد لها ذكر في المادة (٤) كما رأينا . اما ان تلك المادة قد اشارت الى الشركات والمؤسسات فلا يعني استثناء الافراد سواء اكانوا واحداً او اكثر . اذ ان كلمة « المؤسسات » قد استعملت هنا بالمعنى الواسع الذي انطوى عليه التعريف الوارد في المادة (٣) من القانون اي انها تشمل كل فرد او جماعة تعاطت المهنة

هكذا من الأصل